

Distr.: General
25 April 2006
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

تقرير بعثة الأمم المتحدة الخاصة الموفدة إلى جزر تركس وكايكوس
في عام ٢٠٠٦

المحتويات

الفقرات الصفحة

٢	٦-١	أولا - مقدمة
٢	٣-١	ألف - الاختصاصات
٣	٤	باء - تكوين البعثة
٣	٦-٥	جيم - شكر وعرفان
٤	١٧-٧	ثانيا - معلومات عن الإقليم
٩	٣٥-١٨	ثالثا - أنشطة البعثة
١٦	٤١-٣٦	رابعا - الاستنتاجات

المرفقات

١٩	بيان افتتاحي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة في الاجتماع مع رئيس الوزراء والوزراء
٢٣	خط سير البعثة الخاصة وأنشطتها



أولا - مقدمة

ألف - الاختصاصات

١ - عقدت اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة حلقتها الدراسية الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي في كانوان، سانت فنسنت وجزر غرينادين، في الفترة من ١٧ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٥، وحضر الحلقة الدراسية وفد من جزر تركس وكايكوس برئاسة رئيس الوزراء مايكل ميسيك وضم أوزالد سكبنغز من الحزب الوطني التقدمي المعارض. وألقى كل من رئيس الوزراء والسيد سكبنغز كلمة أمام الحلقة الدراسية عن حالة المناقشات بين جزر تركس وكايكوس وحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بشأن المسائل المتعلقة بتقرير المصير. وبالإضافة إلى ذلك، وجهها الدعوة إلى اللجنة الخاصة كي توفد بعثة إلى جزر تركس وكايكوس لتقييم الحالة على أرض الواقع وإطلاع الجماعات والجماهير المهتمة على المسائل المتعلقة بتقرير المصير.

٢ - ووجه رئيس الوزراء، ميسيك، في تموز/يوليه ٢٠٠٥ رسالة دعوة رسمية إلى رئيس اللجنة الخاصة. وفي ٣ تشرين الثاني/نوفمبر، كتب رئيس اللجنة الخاصة إلى الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة يلتمس موافقة حكومته، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، على إيفاد البعثة. وذكر الممثل الدائم للمملكة المتحدة، في رده المؤرخ ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، أن حكومته ليس لديها اعتراض على قبول اللجنة للدعوة. وفي ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، كتب رئيس اللجنة إلى رئيس الوزراء مشيرا إلى أنه رهنا بقرار رسمي تتخذه اللجنة الخاصة، يُتوقع أن تتخذ الترتيبات لإيفاد البعثة في الربع الأول من عام ٢٠٠٦. وقررت اللجنة الخاصة رسميا، في جلستها الأولى المعقودة في ٢٣ شباط/فبراير ٢٠٠٦، أن تقبل الدعوة وتوفد بعثة خاصة إلى جزر تركس وكايكوس في الفترة من ٢ إلى ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦. وفي ٢٩ آذار/مارس، أقرت اللجنة تكوين البعثة وبرنامج عملها، وقررت أنه بسبب تخفيض محصص الميزانية المتاحة نتيجة لميزانية الأمم المتحدة المؤقتة ومدتها ستة أشهر فإن طول مدة البعثة سيقبل بواقع يوميين؛ وأن الزيارات التي كان من المقرر القيام بها إلى الجزر الأصغر سُلغى كما سيُخفض عدد ممثلي الدول الأعضاء في اللجنة الخاصة وموظفي الدعم من الأمانة العامة.

٣ - ووفقا للطلب الوارد من حكومة جزر تركس وكايكوس، وافقت اللجنة الخاصة على أن تدرس البعثة التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الإقليم وتقدم إلى حكومة وشعب الإقليم معلومات عن دور الأمم المتحدة وولاية اللجنة الخاصة فيما يتعلق بإنهاء الاستعمار.

باء - تكوين البعثة

٤ - قررت اللجنة الخاصة في ٢٩ آذار/مارس ٢٠٠٦، أن يتولى رئاسة البعثة الخاصة الموفدة إلى جزر تركس وكايكوس ممثل سانت لوسيا وأن تضم ممثلي تونس وفيجي. وسيصحب الوفد أيضا خبير مستقل وممثل لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأحد موظفي الأمانة العامة. وكان أعضاء البعثة على النحو التالي: جوليان روبرت هنت، الممثل الدائم لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة، رئيس اللجنة الخاصة ورئيس البعثة الخاصة؛ إيسيكيا راييسي سافوا، الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة؛ وقيس قبطني مستشار الممثل الدائم لتونس لدى الأمم المتحدة؛ وكارليل كوربن، خبير مستقل في شؤون الحكم والتحديث الدستوري؛ وميليسا ماكنيل، معاونة لشؤون البرامج. بمكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في جامايكا؛ ودنيس كوك، موظفة شؤون سياسية أقدم بالأمانة العامة للأمم المتحدة.

جيم - شكر وعرفان

٥ - يود كل من اللجنة الخاصة وأعضاء البعثة أن يعربوا عن امتنانهم العميق لحكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، ولا سيما إيمير جونز باري الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، لتيسير إيفاد البعثة إلى الإقليم والحاكم، ريتشارد تاوار، على تعاونه وكرم ضيافته في ترك الكبرى. وتعرب البعثة أيضا بصفة خاصة عن امتنانها لرئيس الوزراء، مايكل ميسيك، ووزارته وزعيم المعارضة، ديريك تيلور، ورئيس وأعضاء المجلس التشريعي للآراء المستنيرة والمجاملات التي قدموها إليهم خلال إقامتهم هناك. وقدم نورمان هاملتون، المستشار الخاص لرئيس الوزراء، دعما لوجستيا وفنيا بالغ القيمة. وبالإضافة إلى ذلك، تعرب البعثة عن تقديرها البالغ للتفاعل القيم مع ممثلي لجنة الخدمة العامة وهيئة مراجعة الدستور وأوساط الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية. وفي الختام، تعرب البعثة عن امتنانها الشديد لشعب جزر تركس وكايكوس لمساهمته القوية في المناقشات المفعمة بالحيوية بشأن تقرير مصير بلده في المستقبل وذلك في الاجتماعات العلنية التي عقدت في ترك الكبرى وبروفيدنسيالس.

٦ - وتعرب البعثة أيضا عن امتنانها العميق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإيفاده ممثلا في البعثة وتيسيره مشاركة أحد الخبراء في شؤون الحكم والمسائل الدستورية، ولتقديم المساعدة المستمرة إلى الإقليم من خلال البرامج الإقليمية للتنمية الاجتماعية والحكم وبناء القدرات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. والبعثة أيضا مدينة للخبير المستقل، كارليل كوربن، لتقديمه إحاطة فنية مسبقة لأعضاء البعثة والوفود المهتمة وموظفي الأمانة العامة، فضلا عن المواد الشاملة التي تحتوي على معلومات أساسية والتي قدمها للبعثة بمقر الأمم المتحدة.

ثانيا - معلومات عن الإقليم

٧ - يتألف إقليم جزر تركس وكايكوس^(١)، وهو إقليم غير متمتع بالحكم الذاتي تديره المملكة المتحدة، من نحو ٤٠ من الجزر الكبيرة والجزيرات المنخفضة ويقع على بعد ١٤٥ كيلو مترا شمال هايتي والجمهورية الدومينيكية، وعلى بعد ٩٢٥ كيلومترا جنوب شرقي ميامي بالولايات المتحدة الأمريكية. ومن هذه الجزر هناك ست جزر فقط مأهولة بالسكان بصفة دائمة، هي: ترك الكبرى التي تقع فيها العاصمة ومقر الحكومة؛ وسولت كاي؛ وكايكوس الجنوبية؛ وكايكوس الوسطى؛ وكايكوس الشمالية؛ وبروفيدنسيالس حيث يتركز معظم السكان وتزدهر التنمية السياحية. ومعظم السكان من أصل أفريقي. وفي عام ٢٠٠٤، قدر مجموع عدد سكان الإقليم بـ ٢٦٠٠٠ نسمة، بمن فيهم نحو ٨٠٠٠ إلى ١٠٠٠٠ من المهاجرين من هايتي والجمهورية الدومينيكية، مع أن كثيرا من المتحاورين مع البعثة أشاروا إلى أن عدد سكان الإقليم الحالي قد يكون أكبر من ذلك بكثير نظرا إلى العدد المتزايد من المهاجرين غير الخائزين على وثائق الذين يجتذبهم فرص العمل في مجالي السياحة والتشييد.

٨ - وقد اكتشف الأسبان جزر تركس وكايكوس في عام ١٥١٢ ولكنها ظلت غير مأهولة تقريبا حتى عام ١٦٧٨، عندما بدأ سكان برمودا صناعة الملح. وبعد حرب الاستقلال الأمريكية، استوطن الجزر أشخاص متعاطفون مع الملكيين وأنشأوا مزارع للقطن يعمل فيها العبيد. وعندما منيت محاصيل القطن بخسائر ومع إلغاء الرق، هجر المزارعون الجزر وتركوا الأرقاء السابقين خلفهم. وبعد عام ١٨٧٢، تولت المملكة المتحدة حكم الإقليم بوصفه إقليما تابعا لجامايكا. وعندما استقلت جامايكا في عام ١٩٦٢ أصبحت الجزر مستعمرة بريطانية مستقلة تحت سيطرة جزر البهاما. وعندما استقلت جزر البهاما في عام ١٩٧٣ وضعت تركس وكايكوس تحت سلطة الحاكم البريطاني في ترك الكبرى.

٩ - ومنذ ثمانينات القرن الماضي تمتعت جزر تركس وكايكوس بنمو اقتصادي كبير نشأ عن سياحة الترف والتنمية العقارية والخدمات المالية الدولية. وتوظف استثمارات أجنبية كبيرة من كندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة أساسا. ولا تفرض الحكومة أي ضرائب على دخل الشركات أو الدخل الفردي والمكاسب الرأسمالية أو الميراث، وتحصل على معظم إيراداتها من الرسوم الجمركية ورسوم تسجيل الشركات والضرائب المفروضة على السياحة. ودولار الولايات المتحدة هو العملة الرسمية في الجزر.

(١) تدرج معلومات أكثر تفصيلا عن الأحوال الدستورية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في جزر تركس وكايكوس في ورقة العمل عن الإقليم التي أعدتها الأمانة العامة مؤخرا (A/AC.109/2006/15).

١٠ - ونظام الحكم في جزر تركس وكايكوس وزارتي. وبموجب دستور عام ١٩٧٦، المعدل في عام ١٩٨٨، يتولى الحاكم الذي تعينه الملكة السلطة التنفيذية. وينص الدستور على تشكيل مجلس تنفيذي ومجلس تشريعي. والحاكم مسؤول عن الشؤون الخارجية والأمن الداخلي والدفاع والشؤون المالية الخارجية ومسائل أخرى محددة، وعليه أن يتصرف فيما عدا ذلك من الأمور بناء على مشورة المجلس التنفيذي. ويتألف المجلس التنفيذي من الحاكم وستة أعضاء منتخبين من المجلس التشريعي يعينهم الحاكم (رئيس الوزراء ووزراؤه الخمسة) وعضوين بحكم منصبهما (رئيس الأمناء والنائب العام). ويتألف المجلس التشريعي من ١٩ عضواً: رئيس البرلمان و ١٣ ممثلاً منتخبا بالاقتراع العام و ٣ أعضاء معينين من قبل الحاكم (واحد منهم بناء على مشورة رئيس الوزراء والآخر بناء على مشورة زعيم المعارضة) والعضوين بحكم منصبهما في المجلس التنفيذي. ويعين رئيس المجلس بناء على مشورة الحزب الحاكم.

١١ - وهناك حزبان سياسيان رئيسيان في الإقليم: الحركة الشعبية الديمقراطية التي شكلت في عام ١٩٧٥، والحزب الوطني التقدمي الذي أنشئ في عام ١٩٨٠. وفي آخر انتخابات عامة أجريت في نيسان/أبريل ٢٠٠٣ فازت الحركة الشعبية الديمقراطية الحاكمة في ذلك الحين بفارق ضئيل، إذ حصلت على سبعة مقاعد انتخابية مقابل ستة مقاعد للحزب الوطني التقدمي المعارض. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٣، أُجريت انتخابات فرعية في دائرتين انتخابيتين في أعقاب الالتماس الناجح الذي قدمه الحزب الوطني التقدمي إلى المحكمة العليا وادعى فيه بوقوع شتى الأخطاء والتجاوزات الانتخابية. وطلب رئيس الوزراء في ذلك الحين، ديريك تيلور من الحركة الشعبية الديمقراطية الذي أقسم اليمين لفترة ولاية ثالثة، في رسالة مؤرخة ٢١ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ موجهة إلى الحاكم أن يجلس المجلس التشريعي بموجب إعلان وأن تجرى انتخابات جديدة. وبدلاً من ذلك، قرر الحاكم إجراء انتخابات فرعية في الدائرتين الانتخابيتين المتنازعت عليهما. وراقب الانتخابات الفرعية ممثلون من المملكة المتحدة والجماعة الكاريبية. ونجح المرشحون من الحركة الشعبية الديمقراطية في الدائرتين المتنازعت عليهما في عكس نتيجة التصويت السابق. ونتيجة لذلك، حصلت الحركة الشعبية الديمقراطية على أغلبية بنسبة ٨ إلى ٥ من الأعضاء المنتخبين في المجلس التشريعي. وأصبح مايكل ميسيك رئيساً للوزراء في ١٣ آب/أغسطس ٢٠٠٣، وديريك تيلور زعيماً للمعارضة.

١٢ - ويخوض الإقليم حالياً غمار عملية إصلاح دستوري بدأت في عام ٢٠٠٢ عندما عين الحاكم هيئة محلية لمراجعة الدستور أجرت مشاورات واسعة النطاق وأصدرت تقرير مراجعة التحديث الدستوري في أعقاب صدور "الكتاب الأبيض عن المشاركة من أجل السلام والازدهار: بريطانيا وأقاليم ما وراء البحار" المقدم إلى البرلمان البريطاني من وزير

الخارجية وشؤون الكمنولث في آذار/مارس ١٩٩٩^(٢). وتم عمليات مراجعة مماثلة بمراحل مختلفة من الإنجاز في خمسة أقاليم بريطانية فيما وراء البحار في منطقة البحر الكاريبي امتثالا لقائمة مرجعية للتحديث الدستوري مقدمة من الدولة القائمة بالإدارة بينت معايير المراجعة. وتتصل كثير من الشواغل العامة المبينة في توصيات هيئة مراجعة الدستور بالحد من سلطات الحاكم، بالرغم من أن القائمة المرجعية قد تساءلت عما إذا كانت السلطات التنفيذية والتشريعية القائمة التي يتمتع بها الحاكم كافية في واقع الأمر فيما يتعلق بمسؤولياته. بموجب الدستور، بما في ذلك الإذن بالنفقات والشؤون المالية والحكم السليم وفترات الطوارئ العامة والنظام العام وتعديل التشريعات والتعيينات في المناصب العامة. وبالرغم مما ورد أعلاه، كانت التوصيات هي: ينبغي استشارة زعماء الحزب الحاكم والمعارضة بشأن ترشيح الحاكم؛ وينبغي نقل بعض سلطات الحاكم إلى الوزراء؛ وينبغي إنشاء منصب دائم لنائب محافظ يكون من "المتنمين" إلى جزر تركس وكايكوس؛ وينبغي توسيع نطاق المسائل التي يتعين على الحاكم أن يتشاور بشأنها مع المجلس التنفيذي. وقدم التقرير أيضا توصيات تتعلق بالأجهزة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الإقليم، بما في ذلك استحداث منصب وزاري واحد وزيادة تواتر عقد اجتماعات تلك الهيئات، ولا سيما محكمة الاستئناف. وكانت التوصيات المتعلقة بالخدمة العامة تهدف في معظمها إلى ضمان زيادة نفوذ المصالح الإقليمية وتمثيلها إزاء سلطات الحاكم، وشملت تحديد المسؤولية الوزارية عن الخدمة العامة. وأوصي أيضا بأنه ينبغي ألا يُسمح بالتصويت والانتخاب والتعيين كأعضاء في المجلس التشريعي إلا "للمتنمين إلى الإقليم". وبالإضافة إلى ذلك، أورد التقرير إجمالا توصيات بشأن الحقوق والحريات الأساسية للفرد كي يزداد توافقها مع الاتفاقيات الأوروبية لحقوق الإنسان. وقدمت توصية بصفة خاصة لإنشاء لجنة لحقوق الإنسان. وفيما يتعلق بالمركز الدستوري المقبل للإقليم، أشار التقرير إلى أنه خلال الاجتماعات كان هناك عدد من أنصار الحكم الذاتي الداخلي الكامل. بيد أن التقرير أشار إلى أنه بمجرد توضيح موقف المملكة المتحدة لأولئك الأنصار وأن القرار بالمضي قدما في الحكم الذاتي الداخلي الكامل سيتعين أن يصحبه وضع جدول زمني للاستقلال، فتر الحماس لذلك الاقتراح.

١٣ - وفي عام ٢٠٠٤، عُقد اجتماعان لمراجعة الدستور بين ممثلي الإقليم وممثلي المملكة المتحدة، ولكن يبدو أن العملية قد تباطأت في أعقاب ذلك. وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ وفي الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بتنفيذ العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار المعقودة في سانت فنسنت وجزر غرينادين، ذكر رئيس الوزراء ميسيك أن

(٢) A/AC.109/1999/1، المرفق.

حكومته قد انتُخبت وكُلفت بتحقيق الحكم الذاتي الداخلي الكامل وأنه يتمسك بذلك الموقف في المحادثات الدستورية مع المملكة المتحدة. وعلاوة على ذلك، فإن الحزب الوطني التقدمي والحكومة أعربا عن تأييدهما للاستقلال بعد مضي فترة معقولة من الحكم الذاتي الداخلي الكامل، ولكنهم لم يقبلوا بجدول زمني تقدمه المملكة المتحدة للاستقلال، أي ”سنتين مع ارتباط ذلك بإجراء استفتاء بشأن المسألة“. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر رئيس الوزراء أن حكومته لم تستبعد التماس الارتباط الحر مع بلدان أخرى بوصفه مرحلة مؤقتة تفضي إلى الاستقلال. وتحقيقا لهذه الغاية، أجرى مناقشات مع الزعماء السياسيين في كندا وفي جزر تركس وكايكوس حيث جرى تشجيع تلك الفكرة وأشار إلى أنه سيواصل المناقشات من ذلك القبيل في نفس الوقت الذي تُجرى فيه المحادثات الدستورية مع الحكومة البريطانية. ووصف النظام السياسي الحالي حيث تتركز السلطة النهائية في يد حاكم غير منتخب بأنه نظام غير ديمقراطي.

١٤ - وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وعقب إجراء المحادثات الدستورية في لندن مع وفد حكومي من جزر تركس وكايكوس، قال وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار بوزارة الخارجية، اللورد تريسمان، أنه جرى التوصل إلى اتفاق يمثل تحديثا حقيقيا لدستور جزر تركس وكايكوس في الوقت الذي يحمي فيه المصالح الأساسية للحكومة البريطانية. وفي نشرة صحفية، أعرب رئيس الوزراء، ميسيك، عن أسفه لأن الحركة الديمقراطية الشعبية المعارضة قررت عدم حضور المحادثات في لندن. ومضى قائلا أن المفاوضات قد أسفرت عن ”دستور عصري لشعب تركس وكايكوس، يعكس طبيعة العلاقة العصرية بين البلدين“.

١٥ - وتوخى الاتفاق المتوصل إليه في لندن قيام مسؤولين في وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بصياغة دستور جديد يقدم إلى حكومة تركس وكايكوس والمعارضة لإبداء تعليقاتهم عليه. وفي أعقاب ذلك سيعمم النص على عامة الجمهور كي يُلم بأحكامه. ثم تمضي العملية التشاورية بإجراء مناقشة بشأن النص الجديد في المجلس التنفيذي. وكان من المتوقع أن يُجرى معظم تلك العملية في مطلع عام ٢٠٠٦. وخلال الفترة التي قامت فيها البعثة بزيارتها أُشير إلى أن الحكومة والمعارضة على السواء قدما تعليقاتهما إلى الدولة القائمة بالإدارة بشأن مشروع الدستور الجديد ومن المتوقع أن يُرسل النص الجديد إلى الإقليم من المملكة المتحدة في غضون أسابيع.

١٦ - وفي ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦، أصدر حاكم جزر تركس وكايكوس نشرة صحفية كرر فيها الإعراب عن السياسة البريطانية بشأن مركز الإقليم، أي أن المملكة المتحدة تؤيد تأييدا كاملا حق شعب تركس وكايكوس في تقرير مصيره وأنه لديه ”حرية الاختيار

بالكامل بين الإبقاء على العلاقة مع المملكة المتحدة أو الاستقلال“. وفي نشرة صحفية مضى الحاكم مشيراً إلى أن المملكة المتحدة لا تعتبر أنها مقيدة بخيار الارتباط الحر أو الاندماج المينان في قرار الجمعية العامة ١٥٤١ (د - ١٥) وأنها تعتقد أن المبدأ الذي تسترشد به ينبغي أن يكون هو ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على أنه ينبغي للدولة القائمة بالإدارة أن تراعي على النحو الواجب التطلعات السياسية لشعوب الأقاليم وتساعد في التطوير التدريجي لمؤسساتهم المؤسسية الحرة وفقاً للظروف الخاصة بكل إقليم. واحتتمت النشرة الصحفية بالقول إنه ”إذا كانت هناك أغلبية صريحة وواضحة ودستورية من شعب تركس وكايكوس ترغب في نيل الاستقلال فإن المملكة المتحدة ستؤيد هذه العملية. ومن ناحية أخرى، طالما رغب شعب تركس وكايكوس في الإبقاء على علاقته بالمملكة المتحدة فإنها على استعداد كامل لقبول المسؤوليات المترتبة على ذلك، ومن المعقول تماماً أن هذا يستلزم توافر السلطات الضرورية لضمان الوفاء بتلك المسؤوليات بالكامل“.

١٧ - وكان وزير شؤون أقاليم ما وراء البحار، بل راميل، قد بين لأول مرة سياسة المملكة المتحدة، وذلك في بلاغ صدر في عام ٢٠٠٣ ووجه إلى الأقاليم الخاضعة للإدارة البريطانية في أعقاب الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعنية بالنهوض بعملية إنهاء الاستعمار في منطقة البحر الكاريبي وبرمودا^(٣)، المعقودة في أنغيلا، حيث نوقش خيارا الارتباط الحر والاندماج مناقشة متعمقة مع القيادة السياسية لجزر تركس وكايكوس وغيرها من الأقاليم التي حضرت الحلقة الدراسية. ولاحظت الأقاليم في مؤتمر أقاليم المملكة المتحدة فيما وراء البحار الذي عقد لاحقاً في لندن في عام ٢٠٠٣، أنه في حين امتنعت المملكة المتحدة عن التصويت على القرار ١٥٤١ (د - ١٥) في عام ١٩٦٠ بناء على مسائل إرسال المعلومات، فقد كانت من معدي القرار وأوصت بالإجماع بشرعية الخيارات الثلاثة المتعلقة بالوضع السياسي، وهي الاستقلال والارتباط الحر والاندماج والتعاريف الواردة في مرفق القرار. ولوحظ أن جميع الدول الأعضاء قد واصلت في قرارات تالية إعادة تأكيد شرعية الخيارات الثلاثة هذه. ولاحظ رئيس اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار حينئذ، إيرل هنتلي، كذلك في رسالة وجهها في عام ٢٠٠٣ إلى رئيس الشؤون الحكومية لجزر كايمان أنه ”لو زعم جميع أعضاء الأمم المتحدة أنهم غير ملزمين بالقرارات التي لم يصوتوا عليها فلا يمكن أن تعمل الأمم المتحدة“ وعلى افتراض أنه في إطار اتفاق للارتباط الحر، تحتفظ المملكة المتحدة بجميع مسؤولياتها ولكنها لن تتمكن من ضمان الامتثال لالتزاماتها الدولية، لاحظ رؤساء الحكومات المنتخبون في الأقاليم في دورة المؤتمر المعقودة عام ٢٠٠٣

(٣) انظر الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والخمسون، الملحق رقم ٢٣ (A/SB/23)، الفصل الثاني، المرفق.

أن التمسك بتلك المسؤوليات والالتزامات لا ينطبق على اتفاق الارتباط الحر، حيث يتولى شعب البلد المرتبط مقاليد السلطة، ممثلاً في قيادته المنتخبة، لأن الارتباط الحر ليس شكلاً من أشكال مركز الإقليم التابع ولكنه خيار يمثل المساواة السياسية.

ثالثاً - أنشطة البعثة

١٨ - شمل برنامج عمل البعثة عقد اجتماعات مع رئيس الوزراء والحاكم والوزراء وزعيم المعارضة وأعضائها الآخرين في المجلس التشريعي ورئيس المجلس التشريعي وغرفتي التجارة بترك الكبرى و بروفيدنسيالس، ولجنة الخدمة العامة، وهيئة مراجعة الدستور، ورابطة رجال الدين، والمجموعات المدنية وطلاب المدارس الثانوية والكلية. وبالإضافة إلى ذلك، كان من السمات الرئيسية للبعثة عقد لقاءات مفتوحة جماهيرية تفاعلية في المساء في ترك الكبرى، و بروفيدنسيالس.

١٩ - وسعى أعضاء البعثة، خلال إقامتهم في جزر تركس وكايكوس، إلى توضيح الدور التاريخي للأمم المتحدة في تعزيز تقرير المصير (انظر المرفق الأول). وبناء على دعوة من الحكومة وبموافقة الدولة القائمة بالإدارة، كان يحدو البعثة الأمل في أن تكون نظرة ثاقبة مباشرة بشأن الحالة في جزر تركس وكايكوس، وأن تقدم معلومات عن خيارات تقرير المصير وأن تحدد المساعدة التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة أن تقدمها إلى الإقليم، وجرى التأكيد على أنه في حين ستقدم البعثة معلومات عن الخيارات الثلاثة لإنهاء الاستعمار المبينة في القرار ١٥٤١ (د - ١٥)، أي الاستقلال والارتباط الحر والاندماج، فإنها لم تأت كمي تسعى إلى إقناع الإقليم بقبول أي نهج معين في عملية تقرير المصير أو بأن يسلك مسارا محددًا لتحقيق ذلك الهدف. وما يمكن أن تقوم به البعثة هو إعطاء أمثلة للأقاليم التي اختارت الاندماج أو الارتباط الحر مع دول مستقلة وتقديم آراء مستنيرة معينة مستقاة من خبرات أقاليم أخرى اختارت الاستقلال. وبمقدورها أيضا تقديم معلومات عن الدور الداعم الذي يمكن أن تقوم به المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والمساعدة المتاحة من منظومة الأمم المتحدة في المسائل المتعلقة بالحكم والتنمية الاجتماعية وبناء القدرات.

الاجتماع مع الحاكم

٢٠ - استقبل الحاكم، ريتشارد تاورا، البعثة عند وصولها إلى ترك الكبرى واستضاف أفرادها والسلطات الإقليمية في مأدبة غداء. وأشار إلى أن تركس وكايكوس تشهد تغييرا سريعا، ومع هذا، فإن كل جزيرة تمر بمرحلة مختلفة من مراحل التنمية من النمو السريع في بروفيدنسيالس وميناء لاستقبال سفن الجولات البحرية في ترك الكبرى إلى أميال الشواطئ

المحتفظة بجمالها الطبيعي في كايكوس الشرقية، أكبر الجزء غير المأهولة في منطقة البحر الكاريبي. وتوجد حاجة إلى تحقيق توازن بين السياحة والتشييد مع إيلاء الاعتبار الواجب لحفظ البيئة التي هي أكبر مزايا الإقليم. والاقتصاد في حالة جيدة، والحكومة، التي عليها أن توفر الرعاية الصحية والتعليم وغيرهما من الخدمات الاجتماعية في كل جزيرة مأهولة، قد ازدادت إيراداتها كي تستثمرها في هذه المجالات. ومن المهم تنويع الاقتصاد بمواصلة تطوير قطاع الخدمات المالية والاستثمار في مجالي الزراعة ومصائد الأسماك للتقليل من اعتماد الإقليم الكامل على الأغذية المستوردة. وأضاف الحاكم أنه توجد أيضا حاجة إلى توفير قدر من الحماية من الكوارث الطبيعية التي تتعرض لها المنطقة، والتصدي للمسائل الاجتماعية من قبيل الهجرة غير المشروعة والجريمة. وأعرب عن الأمل في مناقشة المسائل المتعلقة بالهجرة في وقت قريب مع حكومة هايتي. وفيما يتعلق بالجريمة ففي حين انخفضت معدلاتها، مقارنة بما وصفه بالاتجاهات الإقليمية، إلا أنه يجري بذل جهود كبيرة لتعزيز قوة الشرطة. وفي هذه الأثناء، توجد بالإقليم ترتيبات بناءة مع جزر البهاما والولايات المتحدة بشأن عمليات مكافحة المخدرات.

٢١ - وكرر الحاكم، بصدد المسائل الدستورية، الإعراب عن النقاط التي طرحها في نشرته الصحفية الصادرة في ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ (انظر الفقرة ١٦ أعلاه). وأشار إلى أنه، استنادا إلى عملية مراجعة الدستور لعام ٢٠٠٢، فإن المناقشات الجارية بين حكومة ترانس وكايكوس والمعارضة ووزارة الخارجية وشؤون الكمنولث لتحديث الدستور قد توجت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بالتوصل إلى الاتفاق على النقاط الفنية. ويتوقع إنجاز مشروع الدستور الجديد في غضون بضعة أسابيع، سيناقش بعدها في لقاءات مفتوحة في سائر أنحاء الإقليم. ووفقا لما ذكره الحاكم، يوفر النص الجديد للإقليم حكما ذاتيا متزايدا مع ضمان مواصلة المملكة المتحدة، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، الاضطلاع بمسؤولياتها. وأشار إلى أنه في حين لا يمكن مواصلة التفاوض على مشروع الدستور فمن المهم أن يحظى بدعم واسع النطاق من شعب جزر ترانس وكايكوس.

الاجتماع مع رئيس الوزراء والوزراء

٢٢ - في الاجتماع الذي عقد مع رئيس الوزراء، مايكل ميسيك، وأربعة من الوزراء، نوه رئيس الوزراء بأن موقف حزبه سيؤدي في خاتمة المطاف إلى نيل الإقليم الاستقلال، عن طريق الاستفتاء أو حملة انتخابية. وفي هذه الأثناء، من المهم، مع هذا، تثقيف وتنوير الشعب بشأن عملية تقرير المصير وخيارات إنهاء الاستعمار التي تتسق ومبادئ الأمم المتحدة. أما موقف المملكة المتحدة، ومؤداه أنه يجب اتخاذ خطوات صوب الاستقلال في غضون فترة

تتراوح من ١٨ إلى ٢٤ شهرا، فهو غير واقعي نظرا لأن الإقليم يحتاج إلى وقت لإعداد مؤسساته. ولدى جزر تركس وكايكوس ميزانية متوازنة، ولم تلزمها أي مساعدة مالية من المملكة المتحدة لعدد من السنين، وينبغي أن يزداد إعرابها عن آرائها في إدارة شؤونها. وقد سعت المناقشات التي أجريت مع الدولة القائمة بالإدارة بشأن الدستور الجديد إلى إنهاء كثير من السلطات التي يحتفظ بها الحاكم. وسيناقش الجمهور مشروع الدستور الجديد كما سيناقشه المجلس التشريعي وهناك أمل في أن ينفذ بحلول نهاية فصل الصيف. وأعرب عن أسفه لأن مفاهيم إنهاء الاستعمار والاستقلال، نظرا لعدم توافر معلومات كافية، تثير مخاوف كثيرة وأدت إلى الفرقة على الصعيد السياسي. وهكذا، تتخذ الحكومة خطوات متزايدة صوب الحكم الذاتي الكامل وتلتمس في الوقت نفسه تنويع الاقتصاد وتمكين الشعب سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

الاجتماع مع زعيم المعارضة وأعضاء المعارضة في المجلس التشريعي

٢٣ - كما في حالة الحزب الحاكم، نوه زعيم المعارضة، ديريك تيلور، وأعضاء الحركة الديمقراطية الشعبية في المجلس التنفيذي أن الحزب يجذب أيضا نيل الإقليم الاستقلال في خاتمة المطاف، وذكروا أن أهم جوانب عملية تقرير المصير، في هذا الصدد، هي التوقيت والأعمال التحضيرية. وأضافوا أن الإقليم يتمتع بازدهار اقتصادي مطرد وبالأستقلال المالي، ولكن يلزم أن تمارس الدولة القائمة بالإدارة المزيد من المسؤوليات وتبدي الشفافية وتخضع للمساءلة فيما يتعلق بالشؤون العامة. ويتمثل التحدي أيضا في زيادة تعريف الشعب بحقوقه الديمقراطية وتثقيفه بصدد آثار تقرير المصير كي يتمكن من اتخاذ قرار بشأن مركزه المقبل. وقد خلصت عملية مراجعة الدستور التي بدأت في عام ٢٠٠٢ إلى أن الشعب مع تأييده للحكم الذاتي الكامل فإنه غير مهتم بالمضي قدما في ذلك إذا اقترن بجدول زمني أقصر مما ينبغي لنيل الاستقلال. وقد تسلم الحزب الحاكم مقاليد السلطة بفارق ضئيل جدا من الأصوات ولا يمكنه افتراض أن لديه ولاية بالتحرك صوب الاستقلال دون إجراء مشاورات مستفيضة على النحو السليم.

الاجتماع مع رئيس المجلس التشريعي

٢٤ - أشار رئيس المجلس التشريعي، غلينيفانز كلارك، إلى أن الحكم الذاتي الداخلي الكامل والاستقلال يمكن تحقيقهما في جزر تركس وكايكوس خلال إطار زمني معقول طالما جرت معالجة عدد من المسائل الهامة. وأوضح أنه لا يوجد وعي لدى الجماهير بتقرير المصير، أي يوجد "عجز ديمقراطي"، كما يوجد قصور في المساءلة عن

إدارة الشؤون العامة، وحاجة إلى تعزيز سيادة القانون ووضع سياسات لمعالجة مسائل من قبيل الهجرة غير المشروعة.

الاجتماع مع أعضاء الغرفتين التجاريتين بترك الكبرى و بروفيدنسيالس

٢٥ - تلقت البعثة، خلال الاجتماع مع أعضاء الغرفة التجارية في ترك الكبرى، مساهمة خطية من أحد أعضاء الغرفة يزعم فيها أنه لا توجد لدى وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث سياسة لإعداد شعب تركس وكايكوس للحكم الذاتي وأن الحكومات الإقليمية المتتالية قد انحطت في ممارسات مالية مريبة. ودعت المساهمة إلى النهوض بالأمر الدستورية واتباع سياسات واضحة بشأن الموارد الطبيعية والخدمة المدنية والإصلاح القضائي. وذكرت المناقشة مع الغرفة التجارية على الحاجة إلى الإصلاح الدستوري بغية ضمان اتخاذ خطوات إضافية صوب الحكم الذاتي الذي يقترن بالحكم الرشيد والمؤسسات المستقرة والتنمية الاجتماعية.

٢٦ - وركزت المناقشات مع أعضاء الغرفة التجارية في بروفيدنسيالس على الشواغل التي تساور البعض في أوساط الأعمال التجارية بأن التغييرات في الوضع السياسي للإقليم قد تؤثر على مناخ الاستثمار. وتكلمت البعثة عن الشبكات الكثيرة المتاحة للدول المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي من قبيل الجماعة الكاريبية والكمونولث والمؤسسات المالية الدولية والآليات التجارية الثنائية والمتعددة الأطراف. وما يجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، في خاتمة المطاف، ليس المركز السياسي بل بالأحرى الضمانات بوجود آليات تنظيمية كافية. وجزر تركس وكايكوس في حاجة إلى تلك الآليات بغض النظر عن المركز الذي تختاره. وأشار أعضاء البعثة إلى أنه تجري مناقشة مماثلة في بربودا بين الحكومة والقطاع الخاص.

الاجتماع مع لجنة الخدمة العامة

٢٧ - ركزت المناقشات التي أجريت مع المفوضين الثلاثة للجنة الخدمة العامة على التعديلات الدستورية المقبلة التي يتوقع أن تدعم مركز اللجنة تجاه الحاكم بالسماح بإضافة مفوضين إضافيين وإعطاء اللجنة المسؤولية الكاملة عن التعيينات في الخدمة العامة. ولوحظ أن تقرير هيئة مراجعة التحديث الدستوري قد أوصت بأنه لا ينبغي للحاكم أن يتصرف خلافا لتوصيات اللجنة. وكان من المفهوم عموماً أنه بموجب الدستور الجديد ستظل الخدمة العامة تحت سيطرة الدولة القائمة بالإدارة.

الاجتماع مع هيئة مراجعة التحديث الدستوري

٢٨ - اجتمعت البعثة مع ثلاثة من أعضاء هيئة مراجعة التحديث الدستوري التي شكّلت في عام ٢٠٠٢ وأعدت التقرير الذي شكّل أساس المفاوضات اللاحقة بشأن الإصلاح الدستوري. واستعرض أعضاء الهيئة التغييرات التي فهموا أن وزارة الخارجية وشؤون الكمنولث قد وافقت عليها ويتوقع أن يتضمنها الدستور الجديد، ومن بينها تغيير لقب رئيس الوزراء من Chief Minister إلى Premier، وتعيين نائب للحاكم من "المنتخبين إلى الإقليم" واستحداث منصب وزير إضافي في المجلس التنفيذي وإضافة عضوين منتخبين آخرين إلى المجلس التشريعي. وأعرب أعضاء هيئة المراجعة عن تفهمهم أن الكثير من توصياتهم قد وافقت عليها الحكومة البريطانية بالرغم من أن مسائل معينة لم تقبل من قبيل التشاور بشأن تعيين الحاكم وممارسة الرقابة التشريعية على بيع المناطق الكبيرة أو المناطق الواسعة ذات القيمة من الأراضي العامة.

٢٩ - وأعرب أعضاء هيئة مراجعة التحديث الدستوري عن اعتقادهم بأنه من الضروري تعزيز الجهاز الإداري للحكم الرشيد بضوابط وزواجر كافية لدى الإعداد لتقرير المصير والاستقلال. وعبر بعض أفراد الجمهور عن الشك بشأن إجراءات وقرارات معينة اتخذها قادتهم السياسيون وعن شواغل بشأن مسائل من قبيل الجرائم التي لم تحل أسرارها والمهجرة غير المشروعة. وأعربوا عن تفهمهم أنه في المناقشة الجماهيرية المقبلة بشأن الدستور الجديد ستكلف هيئة المراجعة، التي يُنظر إليها بأنها هيئة مستقلة تتسم بالشفافية، بمهمة تفسير النص. ولاحظت البعثة أن الاضطلاع ببرنامج تثقيفي في حضم الحملة الانتخابية المقبلة في الفترة المؤدية إلى الانتخابات الوطنية في عام ٢٠٠٧ قد يثبت أنه تحدٍ هائل.

اجتماعات عامة في قاعة محاضرات في مدرسة أونا غلنتون الابتدائية، ترك الكبرى (٣ نيسان/أبريل) وقاعة محاضرات ويليمز، بروفيدنسيالس (٥ نيسان/أبريل) واجتماع مع طلاب المدارس الثانوية والكليات في غريسواي للألعاب الرياضية، بروفيدنسيالس (٦ نيسان/أبريل)

٣٠ - خلال اجتماعين عامين مطولين عُقدا في ترك الكبرى و بروفيدنسيالس واجتماع مع طلاب المدارس الثانوية والكليات أدلى رئيس البعثة وأعضاؤها ببيانات استهلاكية ونشروا مواد إعلامية عن الأمم المتحدة وإنهاء الاستعمار وأدلى بعض أفراد الجمهور ببيانات ووجهوا أسئلة. وأشار بعض المتكلمين في الاجتماع الثاني إلى المعلومات التي قدمتها البعثة خلال برنامج تلفزيوني مدته ساعتان بشأن مسألة تقرير المصير كان قد أذيع في ليلة ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٦.

٣١ - ولاحظ معظم المتكلمين أن الحكم الذاتي والاستقلال خطوة حتمية في سياق تطور جزر تركس وكايكوس، لا سيما بالنظر إلى التقدم الاقتصادي فيها. ولاحظ آخرون أنه نظرا لأن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في الجزر مؤاتية ومستقرة فلا توجد حاجة إلى تغييرها بغض النظر عن أوجه القصور الديمقراطية المتأصلة. وركز كثير من المتكلمين على حاجة جزر تركس وكايكوس إلى تطوير مؤسسات أقوى وأكثر قابلية للمساءلة وتحقيق المزيد من الاستقرار السياسي قبل المضي نحو تقرير المصير. ومن بين المسائل التي بدأها تثير معظم الشواغل نقص الموارد الطبيعية في الإقليم واعتماده الشديد على سوق السياحة المزدهر الذي يوجه من الخارج والذي يمكن أن يضطرب في أي وقت بسبب الكوارث الطبيعية أو العوامل الخارجية التي قد توقع الاضطراب في الاقتصاد الدولي، وإن كان ذلك بصورة مؤقتة. وثمة شاغل آخر أعرب عنه عدة متكلمين وهو أن أي انتقال من الإطار السياسي والأمني والتنظيمي الذي توفره المملكة المتحدة قد يمنع من توظيف الاستثمار الأجنبي. وفيما يتعلق بالمسائل الاجتماعية، أعرب عدة متكلمين عن عدم الارتياح إزاء ازدياد معدلات الجريمة في حين عبّر آخرون عن تفهمهم أن السكان المحليين أصبحوا قلة وأن أعداد العمال غير الحائزين على وثائق أصبحوا يفوقونهم عددا وأن المؤسسات الحالية تواجه مصاعب في مواجهة المطالب الاجتماعية المتزايدة على الرعاية الصحية والتعليم والإسكان والأمن.

٣٢ - وأوضح كثير من البيانات والأسئلة أن مسألة تقرير المصير تتأثر تأثيرا كبيرا باعتبارات تتعلق بالأحزاب السياسية؛ ووفقا لانتماء المتكلم يعطى حزبه الفضل في النهوض بقضية تقرير المصير في حين يتهم الحزب الآخر بإساءة الإدارة والسعي نحو تحقيق المكاسب الشخصية. واتهم عدة متكلمين الحكومة الحالية بالتهاون في المحاسبة العامة وبالسماح ببيع مساحات مفرطة من الأراضي العامة وتكميم أفواه المنشقين. وأعرب آخرون عن الأسف، مع هذا، لعدم وجود زعيم تاريخي يمكنه أن يتجاوز سياسات الحزب ويحفز على الاستقلال والكبرياء الوطنيين ويمضي صوب تقرير المصير.

٣٣ - وردا على الأسئلة الموجهة من الجمهور، أوضح أعضاء البعثة خيارات إنهاء الاستعمار الثلاثة وأشاروا إلى أنه في حين قد لا تعرض المملكة المتحدة بديلي الارتباط الحر أو الاندماج (بالرغم من أن قرارات الجمعية العامة تواصل إعادة التأكيد على انطباقهما)، فإن الخيارين ما زالا متاحين للإقليم: الاندماج أو الارتباط ببلد آخر. وناقشت البعثة خبرات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي سابقا في المنطقة وبددت الأفكار الخاطئة عن الجوانب الملموسة لعمل دولة مستقلة صغيرة من قبيل الحاجة إلى أن تكون لها عملتها أو الاحتفاظ بخدمة شؤون خارجية مكلفة. وأشار أعضاء البعثة إلى تقرير لجنة استقلال برمودا التي عاجلت مسائل من هذا القبيل بمزيد من التفصيل. وتكلموا أيضا عن الدعم المختلف المتاح

من خلال الهيئات الإقليمية ومنظومة الأمم المتحدة. وقدم أعضاء البعثة أمثلة لعملية الحكم الديمقراطي في بلدانهم وشددوا على أنه مهما كان المركز الذي يختاره شعب جزر تركس وكايكوس في المستقبل، فمن الضروري أن يواصل تطوير مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة واقتصاد متنوع يتضمن آليات تنظيمية كافية ومجتمع مدني تتوافر لديه معلومات جيدة ويجري تمكينه.

الاجتماع مع رابطة رجال الدين والمجموعات المدنية

٣٤ - وفي الأمسية الأخيرة للبعثة، عُقد اجتماع مع رابطة رجال الدين التي ضمت أفراد من رجال الدين في بروفيدينسيالس بالاقتران مع ممثلي مجموعات مدنية أخرى. وقد أُثير عدد من الأسئلة في تلك الجلسة التي عكست في جوانب كثيرة مسائل أُثيرت في الجلسات العامة في الجزيرتين الرئيسيتين كليهما. وشملت مسائل متصلة بمتطلبات إعلان الاستقلال وهل يمكن الاحتفاظ بدولار الولايات المتحدة المستخدم حالياً في إطار الاستقلال أم لا والنسبة المئوية للسكان في البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى التي جذت الحصول على الاستقلال قبل تحقيق ذلك الهدف. وشملت المسائل الأخرى المثارة الأسلوب البديل الذي انتقلت به الأقاليم الأخرى إلى قدر كامل من الحكم الذاتي ودور الأحزاب السياسية واستدامة اقتصاد جزيرة صغيرة تعتمد على قطاع واحد أو قطاعين وتوفير المساعدات في مجال الأمن الخارجي والهيكل البديلة للحكومة في إطار الاستقلال. واتصل أحد الشواغل بالمسؤولية الدقيقة للدولة القائمة بالإدارة بموجب المادة ٧٣ (ب) من الميثاق ومسؤولية الأمم المتحدة بموجب مختلف قراراتها باطلاع الجماهير في جزر تركس وكايكوس على الخيارات المتاحة لهم.

٣٥ - وأشار أعضاء البعثة إلى مختلف عناصر الاستعداد للانتقال إلى قدر كامل من الحكم الذاتي، وضربوا أمثلة للبلدان المستقلة التي استخدمت عمالات خلاف عمالاتها وناقشوا أمثلة للأساليب التي انتقلت بها معظم بلدان منطقة البحر الكاريبي إلى الاستقلال، وقدموا أمثلة للاقتصادات الصغيرة الناجحة واستعرضوا الفروق التي تميز أشكال الحكم الوزاري عن الجمهوري. كما تناول عدة أعضاء من أعضاء البعثة المسؤولية الإلزامية بموجب الميثاق عن إعداد شعوب الأقاليم للحكم الذاتي الكامل، وشددوا على أهمية الحوار المستمر بين اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار وهيئات الأمم المتحدة ذات الصلة بشأن وضع برنامج لنشر معلومات عن إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها جزر تركس وكايكوس، عملاً بقرارات الأمم المتحدة القديمة العهد.

رابعاً - الاستنتاجات

٣٦ - كانت الزيارة التي قامت بها بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى جزر تركس وكايكوس هي الزيارة الأولى للإقليم منذ عام ١٩٨٠ (انظر A/AC.109/6361 و Corr.1 و Add.1 و 2 و 3). وبعد مضي ما يربو على ربع قرن، أبرز عدد من التطورات السياسية والاقتصادية والدستورية توقعات تنمية هذا البلد الصغير المتعدد الجزر. ومن الناحية الدستورية، تشمل التغييرات إنشاء حكومة وزارية أسفر عنها دستور عام ١٩٧٦ وفرت قدراً ضئيلاً من الاستقلال الذاتي وتبع ذلك تعليق الدستور في عام ١٩٨٥ بعد حدوث أزمة سياسية وفرض الدولة القائمة بالإدارة الحكم المباشر والدستور الذي نجم عن ذلك وقلص درجة الحكم الذاتي الممنوحة للإقليم في عام ١٩٨٨، وهذا الأمر هو موضع المراجعة الدستورية الجارية.

٣٧ - ومن الناحية الاجتماعية - الاقتصادية، شهد الإقليم فترة هامة من التوسع الاقتصادي المطرد، لا سيما في غضون العقد الأخير حيث ازداد بظهور السياحة الرفيعة المستوى في بروفيدنسيالس بصفة خاصة. وعلاوة على ذلك، فإن الخطط الموضوعة للتوسع في البنية الأساسية للسياحة بحيث تشمل الجزر الأصغر تسير على ما يرام ببدء السياحة التي تعتمد على سفن الجولات البحرية في ترك الكبرى ووضع المزيد من مشاريع السياحة الرفيعة المستوى في الجزر الأخرى. وقد تجاوز مدى ونطاق هذا النمو الاقتصادي المطرد، لا سيما في قطاعي التشييد والخدمات، قدرة القوى العاملة في الإقليم، مما تترتب عليه الاستعانة بعمالة خارجية من البلدان المجاورة. وفي قطاع التشييد، يأتي معظم العمال من هايتي والجمهورية الدومينيكية المجاورتين ومن أماكن أخرى، وهذه المجموعات من المهاجرين ذات أهمية كبيرة للنمو الاقتصادي المطرد. وثمة حالة مشابهة يمكن أن نشهدها في العمالة الخارجية اللازمة للحفاظ على قطاع الخدمات، لا سيما في مجال السياحة، حيث هاجرت أعداد كبيرة من العمال من بلدان كجامايكا، حيث كانت توجد علاقة تاريخية مع جزر تركس وكايكوس عبر مرور الأجيال. ودور العمال المهاجرين الذين تزداد أعدادهم زيادة كبيرة وأثرهم على الخدمات الاجتماعية وحقوقهم وامتيازاتهم في المجتمع هي موضع مناقشة متزايدة في المجتمع المحلي. وتتطلب هذه المسألة إجراء استعراض شامل ودقيق وإيلاء اهتمام من جانب السلطات المحلية بهدف تعزيز التماسك الاجتماعي ومنع ازدياد أي توتر في العلاقات الاجتماعية. وفيما يتعلق بهذه النقطة، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يقوم بدور هام في توسيع أنشطته الجارية لتعزيز التماسك الاجتماعي في الإقليم. ونظراً لأن أحد الأهداف الرئيسية للبعثة هو تقديم معلومات عن الكيفية التي يمكن بها لمؤسسات الأمم المتحدة أن تساعد الإقليم في عملية تنميته، فمن الإنجازات الهامة للبعثة أنها قيّمت وحددت المجالات التي يمكن فيها تقديم المزيد من المساعدة في نطاق من المجالات وبتنسيق من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وينبغي للدولة

القائمة بالإدارة، من جانبها، أن تساعد الإقليم في التصدي للآثار الاجتماعية والمتعلقة بالميزانية لازدياد معدلات الهجرة.

٣٨ - وفيما يتعلق بتقديم المعلومات عن التطورات السياسية والدستورية، قامت البعثة بدور هام في توضيح الخيارات المتاحة من أجل تحقيق شعب الإقليم للمساواة السياسية، سواء عن طريق مؤسساته ومباشرة في الاجتماعات العامة. وفي هذا الصدد، كان من الواضح أن مستوى الوعي بين الشعب بالبدائل السياسية والدستورية لن يجاري مستوى التنمية الاقتصادية. وفي حين كانت قيادة الحزبين السياسيين واعية بما فيه الكفاية بالبدائل السياسية والاستراتيجيات اللازمة لتحقيق قدر كامل من الحكم الذاتي فإن كثيرا من الأشخاص أبدوا قصورا عاما في الوعي بهذه المسائل وكان من الواضح أنهم تأثروا بأفكار يبدو أنها حالت دون سعيهم نحو تحقيق الحكم الذاتي على افتراض أن التقدم الاقتصادي المستمر يعتمد على الإبقاء على الوضع الاستعماري. وسلم أشخاص آخرون بأن استمرار الوضع الاقتصادي نتيجة عامة للسياسات الموجهة نحو النمو التي تتبعها القيادة السياسية، ومع هذا هناك حاجة عامة إلى المزيد من المعلومات عن البدائل السياسية وعمما يلزم لإعداد السكان للحكم الذاتي الكامل.

٣٩ - وفيما يتعلق بمسألة الخيارات السياسية المحددة، أدت سياسة الدولة القائمة بالإدارة بعدم عرض الاندماج أو الارتباط الحر إلى زيادة تعقيد المسألة؛ ونتيجة لذلك بدأ أن الأشخاص قد نبذوا هذين الخيارين، حتى بعد أن وُضح لهم أن هذين البديلين متاحان للإقليم مع بلدان أخرى. ومن المفارقات أنه من المهم ملاحظة أن القيادة السياسية للحزب الحاكم اشتركت في مناقشات مع بعض المسؤولين الكنديين بشأن ترتيب ممكن للارتباط الحر كدليل على تفهم شاغلي أعلى المناصب السياسية جيدا لتوافر الخيارات مع بلدان خلاف الدولة القائمة بالإدارة.

٤٠ - ومع هذا، فإن قصور الوعي العام لدى الشعب بالخيارات السياسية المتاحة له وبعملية تقرير المصير عموما هو إلى حد كبير دالة على عدم كفاية المعلومات عن جميع الجوانب المتعلقة بتحقيق الحكم الذاتي. ويشير هذا إلى قصور جوهري في تنفيذ قرارات الأمم المتحدة القديمة العهد بشأن وضع برامج لنشر المعلومات عن إنهاء الاستعمار التي إذا جرى الأخذ بها فإنها ستهدف إلى إذكاء وعي الشعب بالخيارات المتاحة له. وهذا العجز في المعلومات عن إنهاء الاستعمار يبين أيضا عدم كفاية الاهتمام المولى للمسؤوليات بموجب المادة ٧٣ (ب) من ميثاق الأمم المتحدة وفحواها أنهم: "ينمون الحكم الذاتي ويقدرّون الأمان السياسية لهذه الشعوب قدرها ويعاونونها على إنماء نُظُمها السياسية الحرة نموًا مطردًا،

وفقا للظروف الخاصة لكل إقليم وشعوبه ومراحل تقدمها المختلفة“، بغض النظر عن الإشارة إلى هذه المادة في النشرة الصحفية المؤرخة ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٦ التي تعيد ذكر موقف الدولة القائمة بالإدارة والتي أصدرها حاكم جزر تركس وكايكوس قبل وصول البعثة. واضطلاع الأمم المتحدة ببرنامج للتثقيف الجماهيري بشأن تقرير المصير في جزر تركس وكايكوس كما دأبت قرارات الأمم المتحدة على الدعوة إلى ذلك والاضطلاع به بنجاح في أقاليم أخرى في السنوات السابقة سيقطع شوطا طويلا في سد العجز في المعلومات في عملية تقرير المصير المؤدية إلى النجاح في إنهاء الاستعمار وسيعمل على تنمية القدر الكامل من الحكم الذاتي كما ذكر في الميثاق. وفي هذا المجال، يتمثل أفضل نهج تتبعه الدولة القائمة بالإدارة في الانضمام إلى الأمم المتحدة في تنفيذ تلك الولاية القديمة العهد. ومن الجدير بالإشارة أيضا أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في إطار جدول أعماله المتعلق بالحكم يمكنه أن يقدم المساعدة في عملية التنمية بالنظر إلى اشتراكه في التطور الدستوري والسياسي في أقاليم جزرية صغيرة أخرى، لا سيما في السنوات الأخيرة. وينبغي للبرنامج الإنمائي أن ينظر في وضع برنامج إقليمي بشأن الحكم مكيف لتلبية احتياجات الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الجزرية الصغيرة التي يقدم لها البرنامج الإنمائي خدماته حاليا والتي تمر بمراحل مختلفة من التطور السياسي والدستوري.

٤١ - وكان الهدف الأساسي للبعثة الخاصة الموفدة إلى جزر تركس وكايكوس هو نقل المعلومات عن تقرير المصير إلى شعب الإقليم وتعريفه بالمساعدة التي قد تكون متاحة من منظومة الأمم المتحدة على نطاقها الأوسع وهو يمضي قُدما في عملية تنميته. وتمكنت البعثة من إنجاز هذه الأهداف المذكورة وتمكنت في أثناء هذه العملية من التوصل إلى تفهم شامل للتطلعات والأمني لدى هذا الإقليم النامي الجزري الصغير في منطقة البحر الكاريبي الذي يمكن تحقيق تطلعاته في تقرير المصير من خلال مواصلة مشاركة الأمم المتحدة على نطاق واسع.

المرفق الأول

بيان افتتاحي أدلى به رئيس اللجنة الخاصة في الاجتماع مع رئيس الوزراء والوزراء

ترك الكبرى، ٣ نيسان/أبريل ٢٠٠٦

اسمي جوليان ر. هنت وأعمل ممثلاً دائماً لسانت لوسيا لدى الأمم المتحدة. وأتولى حالياً رئاسة لجنة الأمم المتحدة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار. وباسم بعثة الأمم المتحدة الخاصة الموفدة إلى جزر تركس وكايكوس التي أتشرف برئاستها أود أن أعرب عن تقديري الكبير لجزر تركس وكايكوس حكومة وشعباً على كرم الضيافة الذي حظينا به منذ وصولنا إلى بلدكم، أكثر البلدان جمالاً.

وأود في البداية، السيد رئيس الوزراء، أن أعرب عن تعازينا لكم ولأسرتكم ولشعب جزر تركس وكايكوس ككل لوفاة والدكم، تشارلز ناثنال ميسيك، الذي كان نصيراً قوياً للتطوير السياسي لهذا البلد. ومن الواضح أن نهج والدكم سيكون منارة تهتدي بها جزر تركس وكايكوس وهي تمضي قدماً في سعيها نحو تحقيق القدر الكامل من الحكم الذاتي.

وقد كان من دواعي سرورنا البالغ أن نتلقى الدعوة من رئيس الوزراء المبحل كي نساهم في التثقيف الجماهيري بشأن عملية تقرير المصير، وهي عملية ذات لها أهمية كبيرة في مستقبل بلدكم وشعبه. وكان من دواعي سرورنا أن نتمكن من الاستجابة للمناقشات التي عقدت في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي المعقودة في كانوان، سانت فنسنت وجزر غرينادين في أيار/مايو الماضي حيث جرت مناقشة الدور الذي يمكن للأمم المتحدة أن تقوم به بإسهاب مع جميع أقاليم منطقة البحر الكاريبي.

وفيما يتعلق بزيارتنا، نود أن نعرب أيضاً عن تقديرنا لحكومة المملكة المتحدة، الدولة القائمة بإدارة الإقليم، لتيسيرها الاضطلاع بهذه البعثة الخاصة.

ومسألة تقرير مصير الشعوب ترجع نقطة البدء فيها إلى المواد ١ و ٥٥ و ٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة والقرارات اللاحقة للجمعية العامة بما في ذلك المعلم التاريخي "نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥" التي اعتمدها رؤساء حكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وعددها ١٩١ دولة، في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥.

وفي الآونة الأخيرة، اعتمدت الجمعية العامة بالتوافق في الآراء، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، قرارها السنوي بشأن الأقاليم الصغيرة الذي قدم المزيد من الآراء المستنيرة

بشأن طريقة مضي لتلك الأقاليم قدما في عملية إنهاء الاستعمار. وتواصل هذه القرارات، التي اتخذتها جميع الدول الأعضاء، تأكيد شرعية الخيارات الثلاثة لتحقيق المساواة السياسية، أي الاستقلال والارتباط الحر والاندماج.

وفيما يتعلق بميثاق الأمم المتحدة فإن المادة ٧٣ (ب) تشير بالتحديد إلى مسؤوليات تلك الدول التي تتولى إدارة الأقاليم عن تطوير الحكم الذاتي في تلك الأقاليم، مع مراعاة التطلعات السياسية للشعوب.

وبالإضافة إلى ذلك، تشدد مختلف صكوك حقوق الإنسان المتعلقة بالحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على أن تقرير المصير جزء لا يتجزأ من تنمية الحكم الديمقراطي وحقوق الإنسان.

وقد دخل المجتمع المدني حاليا المراحل الأخيرة من العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار الذي يهدف إلى تقييم حالة عملية تقرير المصير واتخاذ مبادرات دعما لهذا الهدف.

ويمكن أن ينظر إلى البعثة الخاصة الموفدة إلى جزر تركس وكايكوس ضمن إطار هذا السند التشريعي الواسع النطاق. وعليه فإن دورنا ذا شقين:

أولا، لقد جئنا إلى هنا لتقييم الحالة في بلدكم عملا بولاية الأمم المتحدة القديمة العهد باستعراض، على أساس مستمر، الحالة في كل من الأقاليم غير المتمتعة بالاستقلال المتبقية وعددها ١٦ إقليما. وتحقيقا لهذه الغاية نتطلع إلى التشاور مع المجتمع المحلي للاستماع إلى وجهات نظره بشأن عملية التطور السياسي والدستوري والاجتماعي والاقتصادي والثقافي.

وثانيا، نحن هنا لتحديد ما هي المساهمة التي يمكن لمنظومة الأمم المتحدة عامة تقديمها، إذا طلب منها ذلك، لمساعدتكم مع اتضاح أبعاد هذه العملية التي تقومون بها وفيما بعد في مرحلة تنفيذ أي قرارات قد تتخذوها. ومن الأمور التي هي موضع فخر لكم أنكم بدأتهم بالفعل عملية الاشتراك النشط مع هيئات الأمم المتحدة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عدد من المجالات البرنامجية المحددة، ويجب أن نوجه إليكم التهئة لانضمامكم مؤخرا إلى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بوصفكم العضو المنتسب الثامن. كما أن انضمام جزر تركس وكايكوس كعضو منتسب إلى رابطة دول منطقة البحر الكاريبي أمر جدير بالتنويه به بوصفه مثلا للنهج الاستباقي المتبع للاشتراك في العملية الدولية.

وفي ما يتعلق بالأمم المتحدة، من المفهوم أنه بمقدورها أن تقدم المساعدة من خلال منظومة مؤسساتها في نطاق أوسع من المجالات، كما في حالة إقليم جزر المحيط الهادئ المشمول بالوصاية في الثمانينات وتيمور الشرقية في التسعينات من القرن الماضي، حيث كان الدور الذي قامت به الأمم المتحدة في إجراء مشاورات شعبية في هذين الإقليمين السابقين مفيدا جدا. وبالطبع هذا قرار يتخذه الشعب نفسه من خلال قيادته المنتخبة.

ومن المهم أيضا التشديد على أن بعثة الأمم المتحدة الخاصة لم تأت هنا كي تسعى إلى إقناعكم باتباع نهج بعينه تتخذونه في عملية تقرير المصير أو بأي مسار محدد ينبغي أن تختارونه. وهذا ليس دورنا وليس حتى دور الأمم المتحدة في عملية تقرير مصير الأقاليم غير المستقلة. ومع هذا، فما يمكن أن تقوم به البعثة الخاصة هو تقديم آراء مستنيرة ومعايير مستقاة من خبرات أقاليم سابقة أخرى انتقلت إلى قدر كامل إلى الحكم الذاتي.

وتحقيقا لهذه الغاية، اخترنا عددا من الممثلين الموقرين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مع مسؤول أقدم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وخبير مستقل في شؤون الحكم كي ينضموا إلى هذه البعثة الخاصة.

والآراء المستنيرة والخبرات والخبرة الفنية المتوافرة لديهم هائلة، كما أنهم قدموا إلى هنا كي يساهموا بمعارفهم في المناقشات. وفي هذا المعطف، اسمحو لي أن أقدم أعضاء البعثة الخاصة الآخرين:

- السفير ايسيكيا رابيسي سافوا، الممثل الدائم لفيجي لدى الأمم المتحدة
- السيد قيس قبطني، المستشار، البعثة الدائمة لتونس لدى الأمم المتحدة
- الدكتور كارليل كوربين، خبير مستقل في شؤون الحكم
- السيدة دنيس كوك، وحدة إنهاء الاستعمار في الأمم المتحدة
- السيدة ميليسا ماكنان، مكتب جامايكا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

وفي الختام، أود أن أبرز مسألة الأعمال التحضيرية بوصفها اعتبارا رئيسيا في ما يتعلق بتحقيق قدر كامل من الاستقلال. فكثير من الأقاليم السابقة لم تكن معدة دستوريا أو اقتصاديا مثل جزر تركس وكايكوس عندما انتقلت إلى المستوى التالي من تقدمها السياسي، وهكذا فإن جزر تركس وكايكوس مستعدة على نحو فريد على هذين الصعيدين إذا اختارت أن تنتقل إلى المستوى التالي من التطور السياسي.

وعضوية جزر تركس وكايكوس المنتسبة إلى الجماعة الكاريبية يمكن أن تتيح فرصة فريدة لدراسة متعمقة للتطور السياسي والدستوري في الدول الصغيرة، بما في ذلك الترتيبات الانتقالية إلى الحكم الذاتي الكامل. وهذه طريقة أخرى يمكن بها للمجتمع الدولي، وفي هذه الحالة منظمة إقليمية، تقديم معلومات ومساعدات قيمة إلى جزر تركس وكايكوس.

وأختتم كلمتي بالقول إن بعثة الأمم المتحدة الخاصة إلى جزر تركس وكايكوس على أهبة الاستعداد لمساعدتكم وأنتم تمضون قدما في هذه العملية الهامة. ونحن لسنا هنا لكي نتدخل في شؤونكم أو لكي نقدم حلولا محددة. لقد جئنا هنا لكي نستمع إلى وجهات نظر الشعب ولكي نقدم أي معلومات قد تعتبر مفيدة في عملية التطور السياسي والدستوري والاجتماعي والاقتصادي التي تضطلعون بها.

المرفق الثاني

خط سير البعثة الخاصة وأنشطتها

(٢-٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦)

التاريخ	الأنشطة
الأحد، ٢ نيسان/أبريل	الوصول إلى بروفيدينسيالس من نيويورك
الاثنين، ٣ نيسان/أبريل	الرحلة الجوية من بروفيدينسيالس إلى ترك الكبرى الاجتماع مع حاكم جزر تركس وكايكوس (مكتب المحافظ، ترك الكبرى)
	الاجتماع مع رئيس الوزراء والوزراء (مبنى المجلس التشريعي) مأدبة غداء في ضيافة الحاكم (دار الحكومة)
	الاجتماع مع زعيم المعارضة وأعضاء المعارضة في المجلس التشريعي لقاء مفتوح للجمهور في قاعة محاضرات مدرسة أوننا غلنتون الابتدائية، ترك الكبرى
الثلاثاء، ٤ نيسان/أبريل	الاجتماع مع رئيس المجلس التشريعي غداء عمل مع أعضاء الغرفة التجارية في ترك الكبرى الرحلة الجوية من ترك الكبرى إلى بروفيدينسيالس
	مقابلة تلفزيونية وإذاعية مع رئيس وأعضاء البعثة الخاصة بشأن "أهمية التثقيف لديك"
الأربعاء، ٥ نيسان/أبريل	الاجتماع مع لجنة الخدمة العامة غداء عمل مع أعضاء الغرفة التجارية في بروفيدينسيالس لقاء مفتوح للجمهور في قاعة محاضرات ويليمز، بروفيدينسيالس
الخميس، ٦ نيسان/أبريل	الاجتماع مع هيئة مراجعة الدستور الاجتماع مع طلاب المدارس الثانوية والكليات في مركز غريسواي للألعاب الرياضية، بروفيدينسيالس
	مؤتمر صحفي في مركز غريسواي للألعاب الرياضية، بروفيدينسيالس الاجتماع مع رابطة رجال الدين والمجموعات المدنية بروفيدينسيالس
الجمعة، ٧ نيسان/أبريل	مغادرة بروفيدينسيالس إلى نيويورك